

## \* خليل شاهين \*

### "المؤتمر السابع" يفاقم التحديات أمام "فتح"

**بانعقاد** المؤتمر العام السابع لحركة "فتح"، كسب الرئيس محمود عباس واحدة من أهم الجولات على مستوى تعزيز شرعية قيادته للحركة، وتوجيه ضربة قوية إلى خصومه، والحصول على دعم لبرنامج السياسي، وانتخاب أغلبية موالية له في اللجنة المركزية والمجلس الثوري، الأمر الذي يجعله يشعر بأنه في وضع أفضل استعداداً لخوض جولات أخرى في سياق إعادة ترتيب الهيئات العليا للسلطة ومنظمة التحرير، بما يخدم إحكام قبضته على عملية صنع القرار على مختلف المستويات.

لكن نجاحات الرئيس تقابلها خسائر ربما تُمنى بها حركة "فتح" التي باتت تقف أمام مفترق طرق إزاء خياراتها الاستراتيجية ذات العلاقة بهويتها ودورها كحركة تحرر وطني، أو حزب لسلطة حكم ذاتي، أو إبقاء قدم هنا وأخرى هناك، فضلاً عن مدى القدرة على استعادة وحدة صفوف الحركة وحمايتها من مخاطر الانقسام والتصدعات الداخلية.

اللافت أن المؤتمر الذي كان يُفترض أن يشكل محطة لاستنهاض الحركة ويقدم إجابات تتعلق بتحديات الهوية والدور واستراتيجيات العمل الوطني على أساس مراجعة التجربة الماضية، وخصوصاً منذ اتفاق أوسلو، تحوّل إلى مؤتمر انتخابي بامتياز على حساب النقاش المتعلق بمتطلبات عملية الاستنهاض، واختتم أعماله بإبقاء القديم على حاله. وفي ذلك كله، ربح الرئيس، لكن "فتح" خرجت أكثر ضعفاً، وتواجه سيناريوهات متنوعة يتوقف تطور كل منها ليس على كيفية تصرّف قيادة الحركة القديمة - الجديدة فحسب، بل على الخطوات التي سيقدم عليها من استبعادوا من عضوية المؤتمر، سواء من باتوا مصنّفين ضمن خانة "المتجنّحين" من أنصار عضو اللجنة المركزية السابق محمد دحلان، أو مئات الساخطين على استبعادهم من عضوية مؤتمر يرون أنهم يستحقونها، بل ربما غيرهم بين أكثر من ٤٠٠ عضو مؤتمر خسروا في بازار الانتخابات للجنة المركزية والمجلس الثوري.

### مقدمات ونتائج

جاءت نتائج المؤتمر منسجمة مع المقدمات، ولم تحمل مفاجآت تتجاوز حدود المتوقع، وهو أمر

يجب قراءته ضمن السياق الذي حكم قرار عقد المؤتمر وما سبقه ورافقه من ترتيبات، على الرغم من تأخره عامين عن موعد استحقاقه منذ عقد المؤتمر السادس في آب / أغسطس ٢٠٠٩ في بيت لحم. فقد جاء عقد المؤتمر السابع في سياق تفاقم الصراع الداخلي مع تيار دحلان، والقلق من خطة اللجنة الرباعية العربية (مصر والأردن والسعودية والإمارات) لفرض "مصالحات" فلسطينية داخلية تبدأ بعودة دحلان إلى موقعه في اللجنة المركزية، وتفتح عملياً السباق على خلافة الرئيس عباس قبل أوانه.

لذلك جرى التعامل مع المؤتمر السابع بصفته محطة وأداة لحسم الصراع الداخلي بالضربة القاضية، وليس بالنقاط؛ أي إقصاء وتهميش مجمل التيار المحسوب على دحلان، ونزع "الشرعية الفتحاوية" عنه، في مقابل تعزيز شرعية الرئيس والتفاف الحركة حوله وانتخاب هيئات قيادية جديدة تخدم ذلك، بدلاً من الاستمرار في اتخاذ إجراءات عقابية بحق هذا القيادي أو ذاك، وبالتالي قطع الطريق على أي ضغوط عربية ترى فيها "فتح" تدخلاً في شؤونها الداخلية، ومحاولة لفرض خليفة للرئيس.

وأدى بعض المؤشرات دوراً في الإصرار على عقد المؤتمر في الموعد المحدد في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر، وأثر في المعايير التي حكمت اختيار أعضائه وعددهم، ولا سيما مع بدء مصر عملية "غير رسمية" للتعامل مع مختلف القطاعات والفئات الفلسطينية في قطاع غزة بشكل مباشر، وبالقفز عن أي تنسيق مع السلطة أو الفصائل الفلسطينية، من خلال تنظيم سلسلة مؤتمرات وندوات في "عين السخنة" بإشراف مركز بحثي.

وسبق ذلك تحضيرات لم يُكتب لها النجاح لعقد مؤتمر موسع في القاهرة من طرف أنصار دحلان، وتلتها تحركات احتجاجية في قطاع غزة غضت حركة "حماس" الطرف عنها، ومنها مسيرة أحرقت خلالها صور الرئيس عباس في ٦ تشرين الأول / أكتوبر الماضي (موقع "أمد" الإخباري، ٢٠١٦/١٠/٦)، وأخرى في الضفة الغربية اعتُبرت تحدياً مباشراً للسلطة، كما حدث في محاولة تنظيم لقاء فتحاوي تشاوري في مخيم الأمعري في رام الله، بمشاركة عدد من أعضاء المجلس الثوري والمجلس التشريعي والمجلس الاستشاري وأعضاء لجان الأقاليم المتعددة، حين تدخلت الأجهزة الأمنية ومنعت استكمال عقد اللقاء، وتلا ذلك إجراءات بالفصل والإعفاء من المهمات بحق عدد من المسؤولين عن محاولة تنظيم اللقاء (شبكة "رؤية" الإخبارية، ٢٠١٦/١٠/٢٣).

غير أن مشكلات "فتح" لم تقتصر على "المتجنحين" من أنصار دحلان، فهناك مشكلة الشعور بإهمال الرئيس وقيادة الحركة لتنظيم "فتح" في قطاع غزة، بل التقصير في معالجة مشكلات القطاع برمته، وضمن ذلك قضية عدم تثبيت آلاف الموظفين في ملف "تفريغات ٢٠٠٥"، وهناك مشكلة الأصوات المتعالية المنتقدة لأداء اللجنة المركزية والمجلس الثوري، وضعف دورهما لمصلحة تزايد صلاحيات الرئيس في اتخاذ القرار، بما في ذلك المطالبة بمراجعة الإخفاقات في معالجة ملفات المفاوضات ومسار أوسلو والمصالحة وتراجع مكانة منظمة التحرير وعدم قيادة "فتح" للحكومة وكيفية التعامل مع ظاهرة انتشار السلاح في المخيمات والترتيبات المؤسساتية المتعلقة بموضوع الخلافة في حال غياب الرئيس عن المشهد السياسي، فضلاً عن تحميل "فتح" مسؤولية أداء الحكومة حيال إضرابات المعلمين والتحركات الاحتجاجية على خلفية قانون الضمان الاجتماعي ومظاهر التوترات الاجتماعية عامة.

وكان للعديد من هذه الأصوات نصيبها من الاستبعاد من عضوية المؤتمر السابع، والتي تم

تصميمها على مقاس النتائج المتوخاة؛ أي إعادة ترتيب موازين القوى داخل الهيئات القيادية للحركة بما يخدم تعزيز شرعية الرئيس ودعم السياسة التي يتبناها. والعديد من هؤلاء قادة وكوادر رافقوا الرئيس الشهيد ياسر عرفات خلال مسيرة الثورة الفلسطينية منذ سبعينيات القرن الماضي، وشعروا بالغبن والتهميش منذ عقد المؤتمر السادس.

في هذا الصدد، كتب معين الطاهر، قائد الكتيبة الطلابية في لبنان قبل سنة ١٩٨٢، في مقالة بعنوان "مؤتمر فتح نهاية مرحلة وبداية أخرى": "ضم المؤتمر نحو ١٤٠٠ عضو اختيروا على أساس تمثيلي ووظيفي، وخضعوا لمراحل تصفية متعددة تحكمت بها التوازنات ورضى الرئيس والتقارير الأمنية، وغلب عليها مقياس الولاء، واستثناء المعارضة والرأي الآخر، بحجة التخلص من المتجنحين (مجموعة محمد دحلان). كما تميزت بغياب حقيقي لقدامى المناضلين، وتهميش كبير لتمثيل الشتات الفلسطيني، بحيث يصدق عليه القول إنه مؤتمر للسلطة الفلسطينية وكوادرها العاملة" ("العربي الجديد"، ٢٠١٦/١١/٣٠).

### حسم في نصف الساعة الأولى!

كانت عضوية المؤتمر المكونة في معظمها من موظفين في السلطة، أو من أفراد يتقاضون رواتب منها، أساساً في تكريس "مقياس الولاء"، الأمر الذي مكن الرئيس من تحقيق ما يريد في نصف الساعة الأولى من أعمال المؤتمر عبر تجديد مبايعته بالتصفيق رئيساً للحركة، وهو ما اعتُبر انتخاباً بالإجماع غابت عنه معايير العملية الانتخابية، ذلك بأن الرئيس لم يقدم استقالته أصلاً كي يعاد انتخابه، ولم يفتح الباب للترشح أمام أعضاء المؤتمر، ولو شكلياً، بل إن المبايعة تمت قبل أن يطرح الرئيس رؤيته التي يُفترض انتخابه على أساسها. لقد حسم الرئيس شرعية بقائه في منصبه لأعوام مقبلة منذ اللحظة الأولى، وأقفل باب التكهّنات بشأن خلافته، بينما وفرت مشاركة نحو ٦٠ وفداً من ٢٨ بلداً عربياً وأجنبياً في افتتاح المؤتمر دعماً لشرعية عقد المؤتمر والنتائج التي ستخرج عنه.

فلسطينياً، كان الحضور الأبرز هو لوفد حركة "حماس" التي لبّت الدعوة إلى المشاركة في جلسة افتتاح المؤتمر، حيث ألقى النائب الشيخ أحمد الحاج علي كلمة الحركة نيابة عن رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل، واستهلها بمخاطبة الرئيس عباس بصفاته الثلاث كرئيس لكل من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والسلطة و"فتح". وأكد مشعل جهوزية "حماس" لمقتضيات الشراكة الوطنية كلها مع "فتح" وجميع الفصائل والقوى والشخصيات الوطنية (وكالة الصحافة الفلسطينية، "صفا"، ٢٠١٦/١١/٢٩).

فُسرت مشاركة "حماس" باعتبارها تعكس موقفاً ينطلق من الطابع الاستراتيجي للعلاقة مع حركة "فتح" بقيادة الرئيس عباس، ولا سيما أن "حماس" تدرك أن تحقيق المصالحة والانخراط في المؤسسات الشرعية الفلسطينية على مستوى المنظمة والسلطة غير متاح إلا بالحوار والتوافق مع "فتح" التي لا تزال تسيطر على هذه المؤسسات. أمّا العلاقة مع تيار دحلان، فهي ذات طابع تكتيكي ينطلق من التعامل بحكم الأمر الواقع مع ثقل لا يستهان به لهذا التيار في قطاع غزة، والحرص على استمرار تدفق المساعدات إلى قطاع غزة عبر قناة دحلان، والاستفادة ممّا قد تفتحه العلاقة معه من نافذة لحركة "حماس" في اتجاه مصر.

وكان الرئيس قام بزيارة لكل من تركيا وقطر، كما التقى مشعل، ورئيس الحكومة الأسبق إسماعيل هنية، في الدوحة، في ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر الماضي، في حراك كان بين أهدافه ضمان مغادرة أعضاء المؤتمر السابع من قطاع غزة، والحصول على ضمانات بمنع أي فاعليات احتجاجية لخصومه في غزة. وفي وقت لاحق، أكد أمين مقبول، أمين السر السابق للمجلس الثوري لحركة "فتح"، وجود "تطمينات" بالسماح لأعضاء المؤتمر بالدخول والخروج، سواء من قطاع غزة أو الخارج (وكالة "سوا" الإخبارية، ٨ / ١١ / ٢٠١٦)، كما منعت "حماس" تنظيم سلسلة من الفاعليات الاحتجاجية التي كان أنصار دحلان يعتزمون تنظيمها بالتزامن مع عقد المؤتمر في مقر "المقاطعة" في رام الله (موقع "أمد" الإخباري، ٢٨ / ١١ / ٢٠١٦).

### برنامج الرئيس ينتصر

كان المؤتمر على مدى يومين، أقرب إلى المهرجان الاحتفالي المنقول في بث مباشر عبر وسائل الإعلام، وخصوصاً عبر شاشة التلفاز الرسمي، دعماً لشرعية الرئيس والمؤتمر، وصولاً إلى خطاب الرئيس الذي استمر نحو ثلاث ساعات، قبل أن يوزع جدول أعمال المؤتمر ووثائقه البرنامجية على المشاركين، بينما حظي عرض ونقاش البرنامج السياسي وبرنامج البناء الوطني وتقارير المفوضيات بيوم واحد فقط، تلاه فتح باب الترشح في اليوم الرابع في ٣ كانون الأول / ديسمبر. وقد وصل عدد المتنافسين على مقاعد اللجنة المركزية البالغة ١٨ مقعداً إلى ٦٥ مرشحاً، علاوة على ٤٣٦ متنافساً على مقاعد المجلس الثوري البالغة ٨٠ مقعداً.

من الناحية العملية، عُرضت على المؤتمر الرؤية التي قدمها الرئيس في خطابه، لا البرنامج السياسي ذو السقف الأعلى ممّا طرحه الرئيس في بعض نقاط خطابه الذي تماهت فيه إنجازات حركة "فتح" مع إنجازات السلطة، مثل الحديث عن إقامة المستشفيات، وعدد عقارات السفارات المملوكة للسلطة (نص خطاب الرئيس، صحيفة "الأيام" الفلسطينية، ١ / ١٢ / ٢٠١٦). وقد خلا الخطاب من أي مراجعة نقدية للإخفاقات والمسار السابق، إذ أكد الرئيس، على سبيل المثال، الالتزام بعملية السلام والمفاوضات، في حين تضمن البرنامج السياسي المقدم للمؤتمر محددات ملزمة لأي عملية تفاوضية، مشدداً على أنه "لا يمكن العودة إلى نمط المفاوضات الثنائية الانتقالية تحت الهيمنة الأميركية التي استمرت تحت عباءة اتفاق أوسلو"، فضلاً عن "مواصلة العمل لانعقاد مؤتمر دولي جديد للسلام يضم الطرفين والعرب وممثلين عن أوروبا وممثلين عن دول البركس يثبت حقوقنا ويدفع باتجاه مفاوضات سريعة تنتج اتفاقاً للسلام يحقق أهدافنا، واستمرار المفاوضات بعدها برعاية دولية ورفض الرعاية الأحادية الأميركية".

وبينما أشار الرئيس إلى الالتزام بالمقاومة الشعبية، فإن البرنامج السياسي في المقابل شدد على أن "حق الشعب الفلسطيني في ممارسة الكفاح المسلح ضد الاحتلال لأرضه يبقى حقاً ثابتاً أكدته الشرائع والقانون الدولي. لكن اختيار أسلوب الكفاح في الزمان والمكان يعتمد على القدرات الذاتية والجماهيرية، وعلى الأوضاع الداخلية والخارجية، وحساب معادلات القوى وضرورات الحفاظ على الوطن، وعلى قدرة الشعب على الثورة والصمود، والاستمرار في الكفاح والتصدي". وفي المحصلة، كان واضحاً أن من يصوّت لانتخاب رئيس الحركة بالتصفيق، يصعب تخيل اعتراضه على برنامجه السياسي الذي جرى اعتماده في المؤتمر، وشكّل امتداداً للسياسة المعتمدة

من دون تجديد ذي شأن، أو حتى الاقتراب من قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الصادرة في آذار / مارس ٢٠١٥، والتي أقرت وجوب إعادة النظر في العلاقة مع دولة الاحتلال، ووقف التنسيق الأمني، وإعادة النظر في الاتفاقات الموقّعة.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن المؤتمر لم يشكل محطة للتجديد في الاستراتيجية المعتمدة، كما عاد إلى اللجنة المركزية الجديدة ١٢ عضواً من اللجنة القديمة من أصل ١٨ عضواً، وسينضم إليهم ٤ أعضاء بالتعيين. ولم يبقَ في قيادة الحركة من الجيل المؤسس سوى الرئيس نفسه، بعد منح زملائه المؤسسين الثلاثة محمد غنيم (أبو ماهر) وسليم الزعنون (أبو الأديب) وفاروق القدومي (أبو اللطف)، عضوية فخرية في اللجنة المركزية.

### سيناريوهات المستقبل

تمكّن الرئيس من توجيه ضربة قوية إلى تيار دحلان، كما استبعد المناوئين والمنتقدين لسياساته، وخصوصاً المحسوبين على حقبة الرئيس الشهيد عرفات. لكن حركة "فتح" التي بات يطلق عليها "حزب السلطة"، أو "حزب الموظفين" ذوي المصلحة في بقاء الوضع القائم على حاله، بما في ذلك السلطة وشكلها ووظائفها الحالية، باتت أكثر ضعفاً في مواجهة التحديات الكبرى التي تنتظرها على مستوى مدى القدرة على صيانة تماسك صفوفها، ومستوى الصراع مع الاحتلال في ظل اندفاع حكومة اليمين المتطرف بقيادة بنيامين نتنياهو إلى تعميق الاحتلال والاستيطان والقضاء على أي فرصة لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود سنة ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، فضلاً عن سعي إسرائيل لتوظيف المتغيرات الإقليمية لمصلحة تهميش القضية الفلسطينية، والرهان على الاستفادة من فوز دونالد ترامب برئاسة الولايات المتحدة لخدمة الاندفاع في توسيع الاستيطان وتبني المقاربة الإسرائيلية لإدارة الصراع بدلاً من حله.

ثمة عوامل مؤثرة في السيناريوهات المحتملة بالنسبة إلى أوضاع حركة "فتح" الداخلية، إذ أضحى هناك ثلاث كتل يتوقف على طريقة تصرفها مدى النجاح في رص صفوف الحركة، أو توسيع الخلافات والتصدعات الداخلية: الكتلة الأولى هي "فتح" بهيئاتها المنتخبة، وخصوصاً اللجنة المركزية التي لا يُعرف ما إذا كانت ستعتمد نهجاً قائماً على التجميع وليس التفريق، عبر إعادة الانفتاح على عشرات القادة والكوادر ممن اتُّخذت في حقهم إجراءات على خلفية "التجنح"، وكذلك الغاضبين من استبعادهم من عضوية المؤتمر؛ الكتلة الثانية هي المئات من المصنفين ضمن الجيلين الثاني والثالث في الحركة، والذين لم يعودوا ضمن الهيئات القيادية، وربما خارج المجلس الاستشاري للحركة؛ الكتلة الثالثة، هي تيار دحلان الذي يطلق على نفسه "التيار الإصلاحي الديمقراطي"، ويحظى بدعم من أطراف عربية، ويستعد لمواصلة خطواته انطلاقاً من رفض التسليم بشرعية المؤتمر السابع ونتائجه.

لقد تلقى هذا التيار ضربة قوية بعقد المؤتمر، لكنها لم تكن قاضية، وهو يقف اليوم أمام خيارين: إمّا الاستمرار في العمل تحت اسم "فتح" في حالة أقرب إلى الانشقاق بعد استبعاده من صفوف الحركة، وهو ما يعني خلق حالة من التنازع على الشرعية والخلافة على الرغم من صعوبة تحقيقه نجاحات تُذكر على صعيد التشكيك في نتائج المؤتمر وشرعية الرئيس، وإمّا العمل ضمن إطار سياسي جديد، الأمر الذي يقضي على فرص استمرار استقطاب عدد كبير ممن يعتبرون أنفسهم

أبناء لحركة "فتح" تاريخياً، وكذلك صعوبة التأثير في الحياة السياسية الفلسطينية ما دام هذا التيار لا يطرح برنامجاً سياسياً يختلف عما تتبناه "فتح" ورئيسها. وهذا التيار يعتاش على دعم خارجي تحفزه المخاوف من اليوم التالي لغياب الرئيس، كما أن تشكيل حركة سياسية جديدة يعني أن دحلان بات خارج "فتح" التي توفر المنظومة اللازمة لفتح الطريق أمام رئاسة منظمة التحرير، وربما السلطة. وهناك خيار آخر أمام هذا التيار يدعو إليه بعض أقطابه، وهو الاستعداد منذ اللحظة الراهنة لتشكيل قوائم انتخابية قادرة على منافسة قوائم "فتح" الرسمية في أي انتخابات مقبلة، سواء للرئاسة والمجلس التشريعي، أو للانتخابات المحلية.

يصعب تقدير السيناريو المرجح الآن، ولا سيما أن تيار دحلان الذي تراجع عن فكرة عقد مؤتمر سابع مواز، يستعد لعقد لقاء تشاوري موسع للبحث في الخطوات اللاحقة، غير أن ما يبدو واضحاً أن قدرة هذا التيار على مناهضة الرئيس و"فتح" ما بعد المؤتمر السابع انطلاقاً من البرنامج السياسي ذاته، ستضيق هامش الاستقطاب المحتمل لمزيد من المناصرين. وفي هذا السياق، لا تشير مسودة الوثيقة المعدّة للنقاش في هذا اللقاء التشاوري بعنوان "الرؤية الوطنية والسياسية.. التيار الإصلاحي الديمقراطي"، والتي أتيح للكاتب فرصة الاطلاع عليها، إلى طرح رؤية جديدة "لتصحيح مسارات الصراع"، و"إعادة ترتيب الأولويات الفلسطينية" كما يرد في نصها، بل إن سقفها السياسي هو في نقاط أساسية أدنى من البرنامج السياسي للمؤتمر السابع، وكذلك من الرؤية التي طرحها الرئيس نفسه.

فهذه الوثيقة تواصل دعم "حل الدولتين"، و"الجمع الخلاق بين الكفاح الميداني من جهة، والعمل الدبلوماسي المبدع والملتزم من جهة أخرى"، وتتطرق إلى حل قضية اللاجئين بما يضمن حقهم في العودة والتعويض، من دون النص الواضح على عودتهم "إلى الديار التي هُجروا منها"، ولا تضع محددات للعودة إلى المفاوضات تختلف عما يطرحه الرئيس، بل تعتبر أن "مبادرة السلام العربية، وبعد تطويرها، بشراكة حقيقية مع الدول العربية، ستشكل القاعدة الأمثل والإطار الواقعي لتحقيق السلام العربي - الإسرائيلي"، بينما يرفض الرئيس ومنظمة التحرير وجميع الفصائل الفلسطينية أي "تطوير" أو "تعديل" لهذه المبادرة، لأنه قد يفضي إلى الهبوط بسقفها، وفتح أبواب التطبيع بين إسرائيل وبعض الدول العربية قبل حل القضية الفلسطينية وفق ما تنص عليه المبادرة في صيغتها الحالية.

وعلى الرغم من أن الوثيقة تدعو إلى "مؤتمر إنقاذ وطني فلسطيني للمصالحة والمصالحة والاتفاق"، بمشاركة جميع الفصائل والمنظمات الأهلية والنقابات وتجمعات المستقلين والكفاءات الوطنية، "على أن يكون برعاية عربية وتكون نتائجه ملزمة لجميع الأطراف"، فإن من المشكوك فيه أن تشكل الرؤية التي تتضمنها أساساً لمؤتمر وطني توافقت هذه المكونات على المشاركة فيه.

في جميع الأحوال، تبدو فلسطين الغائب الأكبر عن مجمل هذه الصراعات التي تتركز في طابعها الغالب على مواقع القوة والنفوذ في سلطة يتهددها أولاً تقدم المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني، وسعيه لحصر دورها في مجرد وكيل إداري واقتصادي وأمني لسلطة الاحتلال، وثانياً تحكّم قضية خلافة الرئيس في أفقها وأجندتها في وقت لم تعد هذه القضية مطروحة في ضوء المؤشرات التي تؤكد أن الرئيس باق في مناصبه ولا يعتزم الانسحاب من المشهد، بل ينوي الاستمرار في ترتيب مجمل الهيئات والمؤسسات الفلسطينية بما يضمن استمرار إمساكه بخيوط اللعبة، وخصوصاً فيما يتعلق بالعمل على عقد دورة للمجلس الوطني بتشكيلته الحالية.

يبقى القول إنه مع اختتام سنة ٢٠١٦ بعقد المؤتمر السابع لحركة "فتح"، يستعد الشعب الفلسطيني لمواجهة تحديات يجب تحويلها إلى فرص خلال سنة ٢٠١٧، وربما يجدر أن تأتي الخطوات الأهم من اللجنة المركزية الجديدة، ولا سيما أنها تضم عدداً من المناضلين ممن يمتلكون رؤية نقدية إلى المسار السابق ومتطلبات الخروج من المأزق الراهن. وهذه الخطوات هي:

أولاً: الدعوة إلى الانخراط في ورشة عمل وطنية لتصحيح المسار الاستراتيجي، عبر تبني الدعوة إلى حوار وطني شامل، قبل عقد المجلس الوطني، يركز على أسس ومتطلبات إعادة بناء الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير على أساس برنامج سياسي توافقي، وتشكيل قيادة واحدة، والتوافق على أسس الشراكة الوطنية، بمشاركة الجميع من دون إقصاء، وإعادة توحيد المؤسسات المدنية والأمنية للسلطة على قاعدة تحديد العلاقة مع دولة الاحتلال والخروج المتدرج من اتفاق أوسلو وملاحقه، وإعادة النظر في دور هذه السلطة ووظائفها وتصحيح علاقتها بالمنظمة لتصبح سلطة معنية بتقديم الخدمات للمواطنين، وبحيث تكون الانتخابات تتويجاً للتوافق الوطني على ما سبق.

ثانياً: التركيز على تبني برنامج عمل لإعادة استنهاض "فتح" كحركة تحرر وطني، وتصحيح مسار الصراع مع الاحتلال، ووقف تماهي الحركة مع السلطة، وإحياء دور المؤسسات الوطنية في ضمان انتقال الخلافة ما بعد غياب الرئيس عن المشهد السياسي لسبب أو لآخر، واعتماد سياسة الانفتاح على جميع أعضاء الحركة بما يصون وحدتها وتعدديتها، ويقطع الطريق على أي تدخلات في شؤونها الداخلية، ويعزز دورها في الحفاظ على القرار الفلسطيني المستقل. ■

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## نكبة وبقاء: حكاية فلسطينيين ظلوا في حيفا والجليل

(١٩٤٨ - ١٩٥٦)

عادل مناع

٤٩٦ صفحة ١٢ دولاراً